

فانها عين زيدا ومنعطفه كعلما في نحو طالب زيد علما فان العلم ليس  
 عين زيد بل متعلق به او يحتملها كما في نحو طالب زيد با فانها عين  
 يراد بهذا التركيب وصف زيد بالطيب ثم بيان بالاب فيكون الابد  
 عين زيدا وان يراد به وصف ابي زيد بالطيب فيكون الابد متعلق  
 زيد وان كان صفة صميم المذكور لا متعلقة ولا يحتملها لان الصفة  
 تستدعي موصوفا وللذكو راو في الموصوفة في نحو طالب زيد والذرفان  
 المراد به وصف زيد بالطيب ثم بيان باوالا ولا يحتمل ان يراد به  
 وصف والده كما في الابد ويحتمل ان يحتمل التمييز اذا كان صفة  
 ان يكون حال من المذكور لظهور كون الصفة مبينة للمهيبة  
**المتشقي** متصل بوردخل في متعدد في اعتقاد المتكلم بان يكون  
 من افراد ه او اجزائه فخرج بالا وهو يعني ان كان داخل  
 في مفهوم المتعدد ولم يكن مراد في ضمن المتعدد فخرج عن  
 جانه في القوم الا زيدا وتحقق ان الحكم على المتعدد لا يتم الا بعد  
 ذكر المتشقي كما في بدل البعض والاشتمال فلا يتوهم التناقض  
 في باب الاستثناء كما لا يتوهم في البدلين وممصل ولم يلاحظ  
 ذكر بعد الا بلا اخرج في جانه في القوم لا ارا في نصب با وجوبا  
 في لغة الجواز وهو لا يحتمل لانها بمعنى لكن في الاعمق والها خبر مقدم  
 اعلا جازا لم تحذف وجاز في تميم جعله بدلا عما قبله في بعض  
 المواضع وكذا المصل نصب وجوبا ان كان في موجب خبري ولا

نهي

هذا هو المتعلق بالمتشقي  
 في قوله المتشقي متصل بوردخل  
 في متعدد في اعتقاد المتكلم  
 بان يكون من افراد ه او اجزائه  
 فخرج بالا وهو يعني ان كان  
 داخل في مفهوم المتعدد ولم  
 يكن مراد في ضمن المتعدد  
 فخرج عن جانه في القوم الا  
 زيدا وتحقق ان الحكم على  
 المتعدد لا يتم الا بعد ذكر  
 المتشقي كما في بدل البعض  
 والاشتمال فلا يتوهم التناقض  
 في باب الاستثناء كما لا يتوهم  
 في البدلين وممصل ولم يلاحظ  
 ذكر بعد الا بلا اخرج في جانه  
 في القوم لا ارا في نصب با  
 وجوبا في لغة الجواز وهو لا  
 يحتمل لانها بمعنى لكن في  
 الاعمق والها خبر مقدم اعلا  
 جازا لم تحذف وجاز في تميم  
 جعله بدلا عما قبله في بعض  
 المواضع وكذا المصل نصب  
 وجوبا ان كان في موجب خبري  
 ولا

نهي ولا استفهام ذكر فيه المستثنى منه فوجاه في القوم الا زيدا او  
 كان مقدم ما على المستثنى منه في موجب وغيره فوجاه في الازيد  
 القوم وما جاء في الازيد احد وعامله للمعدود بواسطة الالف  
 هاتين الصورتين لان تعدده يقتضي اخراج منه ليسم الكلام  
 وتحققه انه الجزء الاخير من الكلام كما قلنا الا انه ليس مقتضى ايا  
 معناه نصب تشبيه بالمفعول في كونه فضلا بعد تمام الجملة والافان  
 ذكر المتشقي منه فالبدل لولوى وان لم يكن في موجب ولا حتملا  
 بل كان موخرا في غير موجب فان ذكر المقدم دجا جعله بدلا منه  
 ونصبه على الاستثناء لكن البدل لولوى لان المتشقي فضلا قطعا  
 بخلاف البدل في جانه في القوم الا زيدا والاذيد فان تعدد الابدال  
 من لفظ ابدل من محله في مجاه في من احدا الا زيدا وفي التنزيل  
 ما قصوه الامليل وان لم يكن ولم يكن راى وان لم يذكر المتشقي  
 منه ولم يكن والمتشقي عرب بحسب العامل المتصرف لا غير المتشقي  
 منه المحذوف كما جاء في الازيد وما وايت الا زيدا وما وردت  
 الا زيدا اى مجاه في لعد الا زيدا وهو للفرع سموه مفرغا مجاز الا  
 الفرع حقيقة هو العامل لان فرغ عن العمل في المتشقي منه وتخصيه  
 انه كان بدلا منه قبل حذفه ولما حذفت نسبة اقيم مقامه فارجب  
 باعرا به وينصب بيبس ولا يكون لا يبيع خبرا بها وهما وعلا  
 لان يبيع مفعولا بها وهما لان بتقدير قد وقد خبرها اذا كانا

هذا هو المتعلق بالمتشقي  
 في قوله المتشقي متصل بوردخل  
 في متعدد في اعتقاد المتكلم  
 بان يكون من افراد ه او اجزائه  
 فخرج بالا وهو يعني ان كان  
 داخل في مفهوم المتعدد ولم  
 يكن مراد في ضمن المتعدد  
 فخرج عن جانه في القوم الا  
 زيدا وتحقق ان الحكم على  
 المتعدد لا يتم الا بعد ذكر  
 المتشقي كما في بدل البعض  
 والاشتمال فلا يتوهم التناقض  
 في باب الاستثناء كما لا يتوهم  
 في البدلين وممصل ولم يلاحظ  
 ذكر بعد الا بلا اخرج في جانه  
 في القوم لا ارا في نصب با  
 وجوبا في لغة الجواز وهو لا  
 يحتمل لانها بمعنى لكن في  
 الاعمق والها خبر مقدم اعلا  
 جازا لم تحذف وجاز في تميم  
 جعله بدلا عما قبله في بعض  
 المواضع وكذا المصل نصب  
 وجوبا ان كان في موجب خبري  
 ولا